

Distr.: General
5 May 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة ألمانيا له
(شباط/فبراير ٢٠٠٣) (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت سلطتي الشخصية ولكنني
تساورت بشأنه مع الأعضاء الآخرين في المجلس قبل تقديمه.
وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هانز شوماخر
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة ألمانيا له (شباط/فبراير ٢٠٠٣)

مقدمة

كان شهر شباط/فبراير حافلا بالعمل في مجلس الأمن، حيث احتلت مسألة العراق مكان الصدارة في مداورات المجلس.

فبالإضافة إلى تسع مشاورات غير رسمية وجلستين سريتين، عقد مجلس الأمن تسع جلسات علنية، بما فيها مناقشتان مفتوحتان بشأن العراق ومكافحة الإرهاب، وذلك سعياً إلى زيادة شفافية عمل المجلس.

ولم يحصل أي تحديد لولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال شهر شباط/فبراير. وقد انتهت مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة في أنغولا في ١٥ شباط/فبراير. واتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن الحالة في كوت ديفوار، التي تم تناولها مرتين في مشاورات غير رسمية. واعتمد بيان رئاسي عقب الجلسة العلنية التي عقدت بشأن كوسوفو. كما كانت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مدرجة مرتين في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك إحاطة قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ركزتاً فيها على حالة حقوق الإنسان الحرجة في الجزء الشرقي من ذلك البلد. وفضلاً عن ذلك استمع المجلس إلى الإحاطة الشهرية العادية بشأن الحالة في أفغانستان (التي انصبت هذه المرة على إصلاح القطاع الأمني) وبشأن الشرق الأوسط.

أفريقيا

أنغولا

قدم الممثل الخاص للأمين العام بشأن أنغولا في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٢ شباط/فبراير إحاطة لأعضاء المجلس بشأن التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. وكانت مدة البعثة قد انتهت في ١٥ شباط/فبراير، ولم تجدد. وأعرب أعضاء المجلس عن رأيهم بأن مسؤولية توطيد أركان عملية السلام في أنغولا تقع الآن على عاتق الحكومة الأنغولية، وأنه لا غنى عن مواصلة الحوار الداخلي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وأكد أعضاء المجلس بصورة خاصة على المهام المتبقية في مجالات نزع السلاح، وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم، وإزالة الألغام، وحقوق الإنسان، والإعداد للانتخابات. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة تقديم الدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، إلى جانب

بذل الجهود من جانب أنغولا لمعالجة القضايا الإنسانية بوجه خاص. ووافق أعضاء المجلس على توصية الأمين العام بإسناد المهام المتبقية في قرار مجلس الأمن ١٤٣٣ (٢٠٠٢) إلى المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغولا. واتفق أعضاء المجلس على عناصر بيان يصدر إلى الصحافة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقد مجلس الأمن جلستين بخصوص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي جلسة علنية عُقدت يوم ١٣ شباط/فبراير استمع أعضاء المجلس إلى تقرير من الأمانة العامة وآخر من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعرض التقريران الحالة العامة لحقوق الإنسان في ذلك البلد، وركزا على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مؤخرا القوات المختلفة العاملة هناك. وقدمتا معلومات مستكملة عن مذبحه كيسانغاني التي وقعت يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأدان أعضاء المجلس بشدة انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأظهروا تأييدا شاملا لتوصيات المفوض السامي واستنتاجاته. وأصدرت المفوضية في وقت لاحق تقريرا مفصلا عن هذه المسألة (S/2003/216).

وفي المفاوضات غير الرسمية التي أجريت في ٢٦ شباط/فبراير استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد أموس نامانغا نغونغي، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان ماري غيهينو وذلك بشأن التقرير الثالث عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/211). وجرى التأكيد في الإحاطتين على أن الأوضاع العسكرية في الميدان لا تزال غير مستقرة، وعلى الأخص في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد. وفي حين تعوق الشواغل الأمنية أعمال التحقق التي تضطلع بها البعثة، تظل الحالة الإنسانية تتسم بانعدام الأمن على نطاق واسع وتشرد أعداد كبيرة من السكان والتقييد الشديد للحركة فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية.

ودعا أعضاء المجلس الأطراف الكونغولية إلى أن تنفذ تنفيذا تاما اتفاق تقاسم السلطة الموقع في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى إنشاء الحكومة الانتقالية. وكذلك دعوا جميع الحكومات في المنطقة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل تعزيز الأمن في المناطق الحدودية. وندد أعضاء المجلس بشدة بالهجوم الذي وقع أخيرا على طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كوت ديفوار

أجرى مجلس الأمن مشاورتين غير رسميتين بشأن الحالة في كوت ديفوار. وفي ٤ شباط/فبراير استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد كيران برنرغاست، وأبلغهم فيها أن الوضع شهد تدهورا شديدا منذ آخر إحاطة استمع إليها المجلس، وأن ظهور الحملات الإعلامية القائمة على الكراهية على وجه الخصوص أثار قلقا بالغا. وأحاط أعضاء المجلس علما بنشر ٦٨٠ جنديا تابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأعادوا التأكيد على أن اتفاق لينا - ماركوسي المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير يشكل أساسا لتسوية شاملة للنزاع. ثم اتخذ المجلس القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣) في جلسة رسمية.

وفي ٢١ شباط/فبراير، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس الأمن علما بأنشطة لجنة الرصد التي أنشئت عقب اتفاق لينا - ماركوسي. وقد عقدت اللجنة اجتماعين برئاسة الممثل الخاص للأمين العام بشأن كوت ديفوار. وأحيط أعضاء المجلس علما أيضا بملاحظات مبعوث الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى كوت ديفوار، السيدة كارولين ماك أسكي. واتفق أعضاء المجلس على عناصر بيان صحفي.

آسيا

العراق

في ٥ شباط/فبراير، وخلال جلسة علنية عقدت على المستوى الوزاري (حضرها ١٢ وزير خارجية) قدم وزير خارجية الولايات المتحدة كولين باول إحاطة للمجلس بشأن معلومات استخباراتية عن البرامج المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في العراق، وعدم استعداد حكومة العراق للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بترع السلاح. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واستمع أعضاء المجلس باهتمام إلى العرض الذي قدمه وزير الخارجية وأدلوها بيانات بعد ذلك. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن التأييد لتعزيز نظام التفتيش. وحث جميع أعضاء المجلس العراق على التعاون على نحو أنشط مع عمليات التفتيش، وشددوا على الأهمية البالغة لإيجاد حل في إطار مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك أكد بعض أعضاء المجلس على أهمية الزيارة المقبلة للسيد بليكس والسيد البرادعي إلى بغداد، واقترحوا انتظار نتائجها.

وفي ١٤ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية على المستوى الوزاري أعقبها جلسة سرية بشأن العراق، وحضر الجلسة ١١ وزير خارجية. واستكمالا لتقريرهما المقدم في ٢٧ كانون الثاني/يناير أحاط السيد بليكس والسيد البرادعي المجلس علما بنتائج زيارتهما لبغداد، وبتنفيذ عمليات التفتيش التي تتم بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وأفادا بتحسين

تعاون العراق فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، إلا أنه في حين ظهرت بوادر بعض التعاون في النواحي الموضوعية فما زال التعاون التام غير قائم في تلك النواحي وأعربا عن ثقتهم بأن عمليات التفتيش بوسعها إتمام مهمتها بنجاح. غير أنهما أشارا أيضا إلى ضرورة أن يتعاون العراق بصورة أكثر استباقية. واستمع أعضاء المجلس إلى الإحاطة باهتمام بالغ وأشادوا بعمل المفتشين. غير أن بعض الوفود أكدت على أن عمليات التفتيش لا يمكن أن تحقق هدف نزع السلاح بدون تعاون العراق في النواحي الموضوعية. وأشارت وفود أخرى إلى أن عمليات التفتيش تحقق الغرض منها وقد أثمرت بالفعل نتائج إيجابية، وينبغي الاستمرار فيها مع تعزيزها.

وفي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في العراق والكويت، بناء على طلب أعضاء حركة عدم الانحياز، شارك فيها ٦١ وفدا. وقد فضل عدد كبير من الوفود استمرار نظام تفتيش معزز، وناشدت تلك الوفود العراق أن يتعاون تعاوناً أنشط في الوفاء بالتزاماته بتزع السلاح، وحذرت من الآثار السلبية لأية عملية عسكرية. وشددت بعض الوفود على أن نظام التفتيش حتى بعد تعزيزه لا يمكن أن يحقق أي تغيير دون تعاون من العراق في النواحي الموضوعية، وما لم يُظهر العراق استعداداً لتزع أسلحته، وطلبت من المجلس الاضطلاع بمسؤوليته بموجب القرارات ذات الصلة.

وفي مشاورات أجريت يوم ٢٤ شباط/فبراير، قدمت أسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار يفيد بأن العراق أضاع الفرصة الأخيرة التي أتاحتها له القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي نفس اليوم عممت ألمانيا وفرنسا والاتحاد الروسي مذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن، طلب مقدموها وضع برنامج عمل للمفتشين، وتعزيز عمليات التفتيش وتحديد مسارات زمنية لتنفيذ برنامج العمل.

وفي مشاورات أجريت في ٢٧ شباط/فبراير، أعاد بعض أعضاء المجلس الإعراب عن شكوكهم في استعداد العراق للتعاون وفقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وأعلنوا تأييدهم للقرار الجديد المقدم في ٢٤ شباط/فبراير. وأكد أعضاء آخرون على التقدم الذي تم تحقيقه من خلال عمليات التفتيش، وكرروا الإعراب الكامل لعمل السيد بليكس والسيد البرادعي وما يتخذانه من إجراءات، ولاستمرار أنشطتهما الهادفة إلى نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية، استنادا إلى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ورحبوا بالإسراع في تقديم برنامج العمل إلى المجلس للموافقة عليه.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الإحاطة الشهرية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأجرى المجلس بعد ذلك مشاورات غير رسمية. ورأى بعض الأعضاء أن الإسراع بنشر خريطة الطريق من شأنه إتاحة فرصة مجددة طال انتظارها لإيجاد تسوية سياسية في المنطقة. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وسيواصل مجلس الأمن إيلاء اهتمام مركز لهذه المسألة أيضا في ظل الظروف الراهنة.

أفغانستان

في ٢٤ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان ماري غيهينو، والسفير الياباني موتسو يوشي نيشيمورا، والسفير الألماني هيرالد برون. وركزت إحاطاتهم عن الحالة في أفغانستان على إصلاح القطاع الأمني.

وأشار وكيل الأمين العام إلى تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ عملية بون وبيّن التقدم المحرز في العملية الدستورية، وكذلك في الإعداد للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي ضوء هذه القرارات السياسية الصعبة، شدد على أهمية إجراء إصلاح في القطاع الأمني واتخاذ تدابير فورية لتحسين الحالة الأمنية الراهنة. وأعرب عن شكره لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وللدول التي قامت بدور رائد في عمليات الإصلاح، ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة معونته المالية.

وقدم السفير نيشيمورا عرضا عن الحالة فيما يتعلق بتسريح المقاتلين. وأشار إلى إحراز تقدم وإلى أن عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ستبدأ قريبا. وسيتوقف النجاح إلى حد بعيد في هذا المضمار على تفاني وتضافر جهود جميع الزعماء الإقليميين والسياسيين في أفغانستان. وقدم السفير برون تقريرا عن التقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الشرطة، بما في ذلك تعيين أفراد للشرطة الوطنية وتدريبهم. وجرى الترحيب بالدعم المقدم من وزير الداخلية المنتخب حديثا لهذا الإصلاح. وشكر أعضاء المجلس البعثة واليابان وألمانيا على جهودها في المجالات التي لكل منها ريادة قطاعية فيها. وأشاروا إلى التقدم المحرز حتى الآن وأكدوا دعمهم المستمر لهذا الأمر بينما شددوا مرة أخرى على الدور البارز الذي يضطلع به الأمن الوطني في إعادة بناء أفغانستان.

أوروبا

كوسوفو

في ٦ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة في كوسوفو وأجرى مناقشة مفتوحة بهذا الشأن. وقدم الممثل الخاص لأعضاء المجلس تقريراً أساسياً مرجعياً عن حالة تنفيذ معايير كوسوفو في المجالات التالية: أداء المؤسسات الديمقراطية؛ وسيادة القانون (الشرطة/القضاء)؛ وحرية التنقل؛ وعمليات العودة المستدامة وحقوق الأقليات؛ والاقتصاد؛ وحقوق الملكية؛ والحوار مع بلغراد؛ وفرقة حماية كوسوفو. وقد أذن مجلس الأمن للرئيس بالإدلاء ببيان وقد صدر هذا البيان بوصفه الوثيقة S/PRST/2003/1.

مسائل أخرى

مكافحة الإرهاب

أجرى مجلس الأمن، في ٢٠ شباط/فبراير، مناقشة مفتوحة بشأن البند المعنون "التحديات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية". وكانت هذه جلسة متابعة للاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٠ كانون الثاني/يناير بشأن المسألة ذاتها. واغتنمت ٢٣ دولة من الدول غير الأعضاء في المجلس هذه الفرصة لإبداء آرائها بشأن الجهود المبذولة حالياً لتعزيز مكافحة الإرهاب. وجرى التشديد على الالتزام العام بتعزيز الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في الإعلان الوزاري المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير (انظر القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)). وسلط الضوء على المساهمة الخاصة والجهود الدؤوبة للجنة مكافحة الإرهاب تحت الرئاسة المقتردة للسفير السير جيريمي غرينستوك.

وأكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً أهمية تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد الخطرة بهدف الحيلولة دون وقوعها في أيدي الإرهابيين. وشددوا على وجوب التزام الدول، في مكافحتها للإرهاب، بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني. وجرى التشديد بوجه خاص على الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب، وأعرب عن تقدير كبير لمبادرة لجنة مكافحة الإرهاب التي تدعو إلى عقد اجتماع خاص مع هذه المنظمات في أوائل آذار/مارس.

المسائل العامة المتصلة بالجزءات

في ٢٥ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السيد هانز دلغرين، وزير خارجية السويد، بشأن "نتائج عملية ستوكهولم المتعلقة بتنفيذ الجزاءات الموجهة". وقد ركزت عملية ستوكهولم، التي استهلقتها السويد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، على

تحسين تنفيذ الجزاءات من خلال الاستخدام الفعال للجزاءات الموجهة التي تعتبر أداة لتركيز الضغط على الدول والكيانات المستهدفة والتقليل إلى أقصى حد ممكن من الآثار غير المقصودة التي تقع على السكان المدنيين والدول والكيانات غير المستهدفة. وخلال المناقشة، سلم أعضاء المجلس بأن عملية ستوكهولم استندت إلى نتائج الجهود السابقة التي بذلتها سويسرا وألمانيا وكذلك إلى الأفكار التي نوقشت في الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات.

وركزت أول مناقشة دولية استضافتها سويسرا بشأن الجزاءات الموجهة في إطار عملية إنترلاكن على الجزاءات المالية. وتمثلت النتائج الرئيسية في التوصل إلى تفهم أفضل للمتطلبات الفنية المحددة للجزاءات المالية الموجهة، وإلى إعداد نماذج نمطية لغوية وتعاريف. وتبلورت هذه المناقشة في إطار عملية بون - برلين تحت رعاية ألمانيا وركزت على وضع وتنفيذ إجراءات حظر للأسلحة فضلا عن جزاءات متصلة بالسفر وبالطيران.

ورحب أعضاء المجلس بمبادرة السويد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى طرح عملية ستوكهولم التي أسهمت إسهاما قيما في المناقشة بشأن سبل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات الموجهة. وقدمت عدة توصيات ملموسة بهذا الغرض. وشجع أعضاء المجلس على مواصلة النقاش والعمل على تحسين آلية الجزاءات الموجهة.

رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أجرى مجلس الأمن في ١٩ شباط/فبراير مشاورات بشأن رسالة الأمين العام المؤرخة ١٤ شباط/فبراير (S/2003/182) التي يحيل بها رسالة موجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يبلغ فيها المجلس بقرار مجلس محافظي الوكالة بالقرار الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن اتفاق الضمانات المبرم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقرر المجلس إحالة المسألة إلى الخبراء المختصين والعودة إليه في مرحلة لاحقة.

الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

في ٢٨ شباط/فبراير، مُدّدت ولاية الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر S/2003/235).